

## رؤية الكويت للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

أعربت حكومة دولة الكويت عن التزامها القاطع بتحقيق رؤية سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، بترسيخ قدم الكويت بوصفها مركزا تجاريا وماليا عالميا. وإحدى ركائز هذه الرؤية هي دعم رواد الاعمال الكويتيين في بدء مشاريعهم الخاصة. ويتوافق هذا مع استراتيجية تنويع مصادر الدخل الوطني وتقليل العبء الواقع على ميزانية الدولة

التحدي المائل أمام الكويت في سعيها وراء تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على صادرات النفط واضح. يأتي أكثر من 90% من دخل الدولة حاليا من عائدات النفط، ويعمل 83% من الكويتيين في القطاع الحكومي في أحدث البيانات الرسمية الصادرة عن الادارة المركزية للإحصاء، حين يعمل 17% في القطاع الخاص. وفق البنك الدولي، يعد بناء بيئة نشطة لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة أمرا حيويا لتعزيز التنوع الاقتصادي في الكويت على المدى البعيد. ومن المتوقع أن يلعب القطاع الخاص في السنوات العشرين المقبلة دورا رائدا في تهيئة فرص العمل للجيل القادم من المواطنين في الكويت. وسيعتمد النجاح في هذا المسعى إلى حد كبير على إتاحة نظام لريادة الاعمال.

### تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الكويت

ان غياب التعريف الموحد يجعل من الصعب تقدير وحصر الحجم الحقيقي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة واسهامها في الاقتصاد الكويتي. وايضا يعوق مقارنتها بالمعايير الاقليمية والدولية. وذلك يخص الكويت تحديدا مقارنة بدول مجلس التعاون.

واستنادا الى تعريف الصندوق الوطني تم تقدير عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة في الكويت 25,000 الى 30,000 شركة ممثلة ما يقارب 90% من اجمالي الاعمال التجارية في الكويت و التي تساهم بنحو 3% من الناتج المحلي الاجمالي، وتبلغ القيمة الاجمالية التي تضيفها المشاريع الصغيرة والمتوسطة 1.216 مليون دينار كويتي (2019). 130\$b

### تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الكويت

بنك الكويت الصناعي والصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة هما الجهتان الحكوميتان الرئيسيتان اللتان تقدم الدعم والتمويل لتأسيس المشروعات الصغيرة والمتوسطة وانمائها في الكويت.

والجدير بالذكر انه قد مضى عامان تقريبا على إغلاق الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة بابه أمام استقبال طلبات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الجديدة. و ابرز الاسباب لهذا القرار هو شح

السيولة وتسديد دفعات رأسماله في الهيئة العامة للاستثمار، آملة أن يكون لارتفاع أسعار النفط وتحسن الميزانية العامة للدولة ذريعة لعودة قطار التمويل، لاسيما أن الصندوق أعلن خلال شهر فبراير أن عدد المشاريع التي تمت الموافقة عليها منذ 2016 بلغ نحو 1,420 مشروعاً تقريباً منذ بداية العمليات التمويلية بمتوسط 220 ألف دينار لكل مشروع، كما أن هذا الرقم يعد من بين أعلى النسب على مستوى العالم، مقارنة بسنوات بدء العمليات التمويلية، لكن على أرض الواقع، فإن التمويل الفعلي أقل من الموافقات. بينما تستطيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الكويت الوصول إلى التمويل من خلال الصندوق الوطني وبنك الكويت الصناعي، إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الكويت غير ممثلة تمثيلاً كافياً في إجمالي نشاط القروض مقارنة بالمعايير القياسية العالمية.

أما بالنسبة إلى البنوك الخاصة فإن حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على القروض لا يزال يتسم بالضآلة في منطقة مجلس التعاون الخليجي، إذ تعاني تلك المشروعات معدلات رفض مرتفعة لطلبات الحصول على القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (70%) وفقاً لتقرير صندوق النقد الدولي لسنة 2018). وكما في 2019 بلغت نسبة القروض المصرفية الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة 4.7% من إجمالي القروض. وفي 2018 انخفضت حصة القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتبلغ نسبتها 2.8%، وقد يعزى الانخفاض المفاجئ إلى قيام بنك الكويت المركزي بخفض أوزان المخاطر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من 100% إلى 75%.

### التصنيفات الدولية لمنظومة ريادة الأعمال في الكويت

التصنيفات الدولية لمنظومة ريادة الأعمال في الكويت كشفت مراجعتنا للتصنيفات والمعايير القياسية الدولية لمنظومة ريادة الأعمال في الكويت وبيئة العمل عن وجود صورة مختلطة من الضعف الهيكلي والمجالات التي تحتاج إلى التحسين والفرص ذات الإمكانيات الفريدة. توضح الجداول أدناه، المقتبسة من مؤشرات سهولة ممارسة أنشطة الأعمال التي وضعها البنك الدولي لعام 2017 أن الكويت تأتي في المرتبة 102 من إجمالي 190 دولة وهي الأخيرة من بين دول مجلس التعاون الخليجي. لم تنعكس الجهود الأخيرة لتحسين بيئة العمل، في تصنيفات البنك الدولي بعد إذ انخفضت الكويت من المرتبة 149 في 2016 إلى 173 في 2017 في فئة بدء النشاط التجاري.

### التحديات الأساسية التي تواجه المشروعات الصغيرة في الكويت

- اللوائح التنظيمية المرهقة والبيروقراطية العقيمة التي تعوق الأنشطة التجارية بدءاً من التأسيس مروراً بالنمو وحتى التخارج
- عدم القدرة على الحصول على الأراضي المطورة والبنائات التجارية والصناعية

- صعوبة توظيف الكويتيين المهرة والابقاء عليهم في القطاع الخاص بما أن الاجور والمزايا المقدمة في القطاع الحكومي أكثر سخاء
- عدم القدرة على جذب الرؤوس الأموال والخبرات بسبب البيئة الطاردة ومعايير الدولة المنخفضة تجاه بيئة الاعمال
- صغر السوق المحلية وسيطرة الحكومة على الخدمات العامة
- الضريبة على الأموال الجنبية والشركات وليس للأفراد والمواطنين.
- عدم القدرة على الحصول على تمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

### هجرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الكويت

دفعت الأوضاع الحالية وبيئة الاعمال العصبية عدد من الشباب الكويتيين من المبادرين وأصحاب المشاريع الصغيرة إلى اتخاذ خطوات فعلية باتجاه نقل نشاطهم الاقتصادي إلى بلدان مجاورة، في مقدمتها السعودية والإمارات وسلطنة عمان، لتصبح ظاهرة هجرة المشاريع مشكلة اخرى تضاف إلى سجل المشاكل التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة. مع تزايد حالات الإغلاق، بدأ الاقتصاد الوطني يفقد رافدا أساسيا كان من الممكن استثماره لتوفير آلاف فرص العمل للشباب الكويتي بدلاً من توجه رؤوس الأموال الوطنية نحو الخارج.

أن دبي تعتبر مركزا للشركات التي تتطلع للعمل في مناطق شمال إفريقيا والشرق الاوسط ومجلس التعاون الخليجي، لأنها تملك أفضل بيئة لممارسة أنشطة الاعمال بين دول مجلس التعاون الخليجي وهي مصنفة رقم 26 على مستوى العالم كما ذكر في الجدول السابق. وأن الكويتيين يتجهون نحو دبي لإنشاء شركاتهم الجديدة. وهناك اسباب رئيسية وراء انتقال الكويتيين إلى الامارات العربية المتحدة هي اتساع حجم السوق وسهولة قوانين العمل والوصول إلى المواهب. كشفت إحصائيات حكومة الامارات وغرفة التجارة عن وجود نموذج حيوي لنشاط الاعمال الكويتية وملكية العقارات وإقامة الاجانب والسياحة في الامارات العربية المتحدة وإليها. وكما ورد في آخر احصائية:

- هناك 590 شركة يملكها كويتيون، مسجلة في غرفة التجارة في دبي رغم أن هذا الرقم لا يعكس الشركات المسجلة في المناطق الحرة
- هناك 11,000 رخصة تجارية مسجلة للكويتيين سواء كشركاء أو ملاك في الامارات
- هناك 5,200 مالك أراضي وعقارات كويتي في دبي

تخطط الشركات الناشئة الكويتية التي تستهدف الاسواق الخارجية أن تتجه إلى العالمية منذ بدايتها، وكثير منها يجد أن دبي قاعدة أنسب للعمليات من الكويت. وبديل من أن تتنافس الكويت مع دبي لتصبح مركز

مجلس التعاون الخليجي للأعمال التجارية الدولية، تملك الكويت فرصة لتعزيز المواهب المحلية والعثور على ميزة فريدة كمنطقة حيوية للمشروعات الريادية المتمركزة محليا وذات التوجه الدولي.

إن المشروعات المتمركزة في الكويت والتي تعزز القوة الشرائية المحلية غير مستدامة في حقبة ما بعد النفط، ولن تعمل على تنويع الاقتصاد الكويتي ما لم تتوسع دوليا أو تجذب الانفاق السياحي إلى الكويت. ويجب تعزيز عناصر معينة ضعيفة في منظومة ريادة الأعمال المحلية أو تحسينها. ينبغي أن تتسق البرامج والمبادرات الحكومية لتشجيع ريادة الأعمال وتطوير المنظومة مع احتياجات الشركات الناشئة وتتكيف مع الدروس المستفادة من تجمعات الابتكار العالمية الأخرى لتتناسب مع الاستراتيجية المتناسكة للتخصص الذكي التي تشجع رواد الأعمال الكويتيين نحو التجارة العالمية مع الحفاظ على بقاء جذورهم في الكويت.

قدّم اتحاد شركات الاستثمار مقترحاً لوضع آليات للشركات في تحسين بيئة الأعمال وتحفيز البيئة الاقتصادية من آثار جائحة «كورونا»، يتضمن: 1 - تأسيس صناديق استثمار رأس المال المغامر Venture Capital، وهو نظام معمول به في إمارة أبو ظبي. 2 - تشريع نظام كامل يخدم مجال التمويل التقني Fintech.

تقوم شركات الاستثمار بتأسيس صناديق رأس المال المغامر، تحت رقابة هيئة أسواق المال برخصة «مدير محفظة» أو «مدير نظام استثمار جماعي»، حيث تُوجّه رؤوس الأموال تجاه شركات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، التي مقرها الكويت فقط، وتقوم شركات الاستثمار بجمع رأس المال من عملائها، وفي المقابل تقوم الدولة بضخ رأسمال مماثل لما تقوم الشركة الاستثمارية بجمعه في الصندوق؛ فعلى سبيل المثال: إذا قامت شركة بجمع 10 ملايين دينار من عملائها، تضخ الحكومة مبلغاً يصل إلى 10 ملايين في الصندوق؛ بذلك تضمن الدولة توجيه الأموال المستثمرة للشركات التي لديها القدرة على جمع رأس المال والخبرة في توظيفه من عملائها، قبل أن يتم استخدام المال العام، وبالتالي تكون الدولة وشركة الاستثمار شريكتين في دعم المشاريع الناجحة، وهما كذلك شريكتان في تحقيق الربح والخسارة على فترة استثمار طويلة.

### شروط الاستثمار

من شروط الاستثمار في الشركات الصغيرة والمتوسطة أن تكون هذه الشركات واعدة، ولها قابلية للتوسع داخل الكويت وخارجها، ولها ارتباط وطيد مع نظرة الكويت 2035، ومن الشروط كذلك أن تتخصّص هذه الصناديق في قطاعات محددة، حيث تكون الشركة المديرة للصندوق لديها الخبرات والمؤهلات اللازمة لتقديم المشورة لأصحاب المشاريع ومساندتهم في تحقيق خطط النمو. والهدف الرئيس في نهاية المطاف

هو إعداد هذه الشركات للإدراج أو الاندماج لخلق منظومة متكاملة وإبراز كيانات قادرة على المنافسة ودعم الاقتصاد، وهنا يكون الإشراف والرقابة على تلك الشركات المرخصة تحت مظلة هيئة أسواق المال ومتابعة الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال التمثيل في مجالس إدارات الصناديق ولجان الاستثمار فيها.

### **تشريع نظام كامل يخدم مجال «فينتك»**

من الناحية الإيجابية؛ إذا نظرنا إلى الأزمة فسندرى تسابق الشركات نحو التحول الرقمي، بما فيها شركات الخدمات المالية، ولكن تفتقر الكويت اليوم إلى البيئة التشريعية المناسبة لإطلاق الخدمات المالية الإلكترونية، الأمر الذي يعيق من مواكبة اقتصادنا لاقتصادات الدول من حولنا. على سبيل المثال، للخدمات المالية الرقمية ما يسمى «التمويل الجماعي»، وهي عبارة عن منصات مالية، تتيح لأصحاب المشاريع الصغيرة الاستعانة بعموم المستخدمين بجمع رأسمال على صورة تمويل أو استثمار أو دفع مسبق لبضاعة أو خدمة، من خلال تجميع مبالغ متناهية في الصغر، قد تصل الى 100 دولار أميركي. من خلال هذه المنصات، يكون لأصحاب المشاريع الصغيرة طرق بديلة للحصول على الأموال لمزاولة أنشطتهم، خصوصاً في فترة الأزمات؛ كالتالي نواجهها الآن.